

الفصل الرابع

أحكام التوريدات في ضريبة القيمة المضافة

توريد السلع أو الخدمات:

تفرض ضريبة القيمة المضافة على توريدات السلع والخدمات الخاضعة للضريبة التي يقوم بها أي شخص خاضع للضريبة في المملكة في سياق ممارسة النشاط الاقتصادي، وتفرض على توريدات السلع والخدمات الخاضعة للضريبة التي يتلقاها أي شخص خاضع للضريبة في المملكة في سياق ممارسة النشاط الاقتصادي ويكون قد تطبق على هذا التوريد آلية الاحتساب (التكليف العكسي) وتفرض أخيراً على عمليات استيراد السلع الخاضعة إلى المملكة

← ووضحت الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول الخليج الحالات التي تعتبر حالات توريد كما يلي:

- أ- التنازل عن حيازة السلعة بموجب اتفاق يقضي بنقل ملكية هذه السلعة أو إمكانية نقلها بتاريخ لاحق لتاريخ الاتفاق أقصاه تاريخ سداد المقابل كلياً.
- ب- منح حقوق عينة متفرعة عن الملكية تعطي حق استخدام عقارات
- ج- نقل ملكية السلع بمقابل بالصورة قصرية عملاً بقرار صادر عن السلطات العامة أو أي قانون نافذ.

وعلى ذلك فإن انتقال حيازة السلع من المالك إلى شخص آخر بنية إتمام عملية نقل الملكية لاحقاً على أنها توريد في تاريخ انتقال حيازة هذه السلع، كأن يسلم البائع للمشتري سيارة يتفقان على نقل ملكيتها لدى إدارة المرور في وقت لاحق عندها تعد انتقال الحيازة توريداً تفرض معه الضريبة.

ويعد أيضاً منح الحقوق العينية في استخدام عقار توريداً ويكون توريداً ما أُخذ جبراً كأن تُمن الحكومة سلعاً لوقوعه أمام طريقاً عام، وبذلك يكون ما يُتنازل عن ملكيته توريداً حتى وإن كان قسراً وجبراً على المالك.

وكل ما لا يعد توريداً لسلع هو توريد لخدمات حيث أشارت الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة مضافة لدول مجلس التعاون الخليجي أن أي معاملة توريد لا تشكل توريداً للسلع تعد توريداً للخدمات.

←توضح النقاط التالية ما يعد توريداً وما لا يعد توريداً بنظر ضريبة القيمة المضافة:

- تعد التوريدات الخاضع للضريبة لنفسه أو لعضو في مجموعة ضريبية خارج نطاق الضريبة الا في حالات التوريد المفترض سيتم التطرق لها لاحقاً، فلا يعد توريد الخاضع للضريبة لنفسه توريد خاضعاً للضريبة، كأن تقوم إحدى الإدارات لخاضع الضريبة بنقل بعض السلع إلى إدارة أخرى لنفس الخاضع للضريبة. كما لا يعد التوريد بين أعضاء المجموعة ضريبية توريداً خاضعاً للضريبة.

مثال

قامت إدارة النقل في شركة العثيم للتجزئة بنقل البضاعة من مخازن إدارة الجملة إلى فروع إدارة التجزئة وكانت قيمة عمليات النقل تبلغ 20,000 ريال

المطلوب:

احسبي ضريبة القيمة المضافة عن خدمة نقل هذه البضائع؟

الحل

تعد هذه الخدمة خارج نطاق ضريبة نطاق ضريبة القيمة المضافة.

- في حالات التوريد بالأقساط الدورية أو السلع والخدمات المستمرة، يعد كل قسط توريداً مفصلاً، وتستحق الضريبة في تاريخ استحقاق القسط أو تاريخ السداد الفعلي أيهما يحدث أولاً.

- لا تخضع توريدات القسائم الشرائية للضريبة الا في حالات معينة.

- لا تعد التعويضات والغرامات التي يفرضها الخاضع للضريبة توريداً خاضعاً للضريبة، إذا تعد هذه المعاملات خارج نطاق الضريبة، وذلك لأنها ليست وتوريداً لسلع وخدمات وتكون بذلك مثلها مثل الرواتب والحوافز وغيرها ومن هنا تكون تعويضات شركات التأمين النقدية للمؤمن غير خاضع للضريبة.

أما إن كان تعويض المؤمن على شكل علاج او إصلاح للسيارة على سبيل المثال، في هذه الحالة تفرض ضريبة القيمة المضافة على خدمة العلاج وقيمة الإصلاح وقطع الغيار.

- يعد نقل سلع تشكل جزءاً من أصول الخاضع للضريبة من مكان وجودها في دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي إلى مكان آخر في دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي توريداً. إلا إن كان التوريد في لإحدى الغايات التالية:

1-استخدام السلع في الدولة العضو الأخرى بصورة مؤقتة ضمن شروط الإدخال المؤقت المنصوص عليها في نظام (قانون) الجمارك الموحد

2-عندما يكون نقل السلع جزءاً من توريد آخر خاضع للضريبة في الدولة العضو الأخرى.

- لا يعد توريد النشاط الاقتصادي خاضعاً لضريبة القيمة المضافة حيث لا يعد قيام الشخص الخاضع للضريبة بنقل سلع وخدمات تشكل جزءاً من نشاط اقتصادي بمثابة توريد لسلع والخدمات، سيتم التطرق للتوليد النشاط الاقتصادي لاحقاً

مثال

شركة العمر لقطع غيار السيارات استوردت بضاعة بقيمة 10,000,000 ريال، وقد دفعت رسوم أرضية ورسوم أخرى على هذه البضاعة بقيمة 1,000,000 ريال ودفعت رسوم جمارك بقيمة 2,000,000 ريال وتأمين مسترد في حال عدم التأخر في استلام البضاعة بقيمة 100,000 ريال.

المطلوب

احسبي قيمة ضريبة القيمة المضافة عن هذه البضائع.

الحل

التوريدات(الاستيراد)	سعر الضريبة	الضريبة
13,000,000 ريال	15 %	1,950,000 ريال

وتخفيض قيمة التوريد بما يلي:

- التخفيضات على الأسعار والخصومات الممنوحة للعميل.
- قيمة الإعانات المقدمة للمورد من قبل الحكومة.
- المبالغ المسددة من المورد الخاضع للضريبة باسم وحساب العميل، وفي هذه الحالة لا يحق للمورد الخاضع للضريبة خصم الضريبة مسددة على هذه النفقات.

مثال

تقوم شركة شيادة الأرض التجارية بعرض السلعة (أ) بقيمة قدرها 1000 ريال وقد منحت، أحد عملائها خصماً بنسبة 20%، وذلك بسعر 800 ريال غير شامل الضريبة.

المطلوب:

احسبي سعر البيع المعتمد ومقدار ضريبة القيمة المضافة

الحل

سيحتسب سعر البيع، وذلك بعد الخصم بقيمة قدرها 800 ريال، وتفرض الضريبة وفقاً للسعر بعد التخفيض الممنوح للعميل، وذلك على أساس سعر 800 ريال، وعليه تكون الضريبة الواجب توريدها عن هذا التوريد:

$$800 \times 15\% = 120 \text{ ريال.}$$

توريدات النشاط الاقتصادي:

لا يعد قيام الشخص الخاضع للضريبة بنقل سلع وخدمات تشكل جزءاً من نشاطه الاقتصادي بمثابة توريد لسلع وخدمات تفرض عليه ضريبة من قبل ذلك الشخص، شريطة توفر كل مما يلي:

- أ- أن تكون السلع والخدمات التي نُقلت قابلة للتشغيل بوصفها نشاطاً اقتصادياً بذاتها، وأن يُستعمل المتلقي تلك السلع والخدمات مباشرة بعد الانتقال لمزاولة النشاط الاقتصادي نفسه.
- ب- أن يكون المتلقي شخصاً خاضعاً للضريبة أو سوف يصبح شخصاً خاضعاً للضريبة نتيجة لعملية النقل.

ج- أن يتفق المورد والمتلقي كتابة على انهما يرغبان في أن يعد النقل نقلاً للنشاط الاقتصادي.

وعليه يكون الشخص المشتري للنشاط الاقتصادي مسؤولاً وحاملاً لأي حقوق والتزامات قد تنشأ في المستقبل فيما يتصل بالضريبة عوضاً عن المورد للنشاط الاقتصادي، وعلى مورد النشاط الاقتصادي تزويد المشتري بنسخ عن جميع السجلات المتعلقة بذلك النشاط الاقتصادي التي يلزم حفظها بموجب النظام.

مثال

شخص خاضع للضريبة باع أصول نشاطه الاقتصادي الخاضع إلى شركة السند بمبلغ 60,000,000 ريال، وسوف تقوم شركة السند الخاضعة للضريبة بالاستمرار في نفس النشاط الاقتصادي، وقد اتفقت شركة السند والمورد على تدوين أن هذا التوريد هو توريد لنشاط اقتصادي.

المطلوب

احسبي ضريبة القيمة المضافة على هذا التوريد

الحل

لا توجد ضريبة قيمة مضافة على هذا التوريد، حيث يعد هذا التوريد توريداً لنشاط اقتصادي.

مكان توريد السلع أو الخدمات

تفرض ضريبة القيمة المضافة في المكان الذي استهلكته فيه، وذلك من حيث المبدأ، فإن مكان التوريد هو المحدد فيما ستفرض ضريبة القيمة المضافة أم لا، فمن حيث المبدأ يجب أن لا تفرض ضريبة قيمة المضافة على سلعة أو خدمة ستستهلك أو ينتفع منها خارج المملكة العربية السعودية وذلك تماشياً مع مبدأ الاستهلاك في ضريبة القيمة المضافة.

على سبيل المثال لو قام عميل بشراء سلعة من محلات بندة، فإن الضريبة لا تستحق الدفع، لان هذا العميل قد يستهلك هذه السلع خارج المملكة، ولكن الصعوبة تتبع هذا العميل، فإنه يأخذ مبدأ الإقليمية وذلك من خلال فرض الضريبة عند التوريد في بندة وفي حال استهلك العميل هذه السلع خارج المملكة، تُوضع آلية لمطالبة الجهة الضريبية باسترداد هذه الضريبة.

← لذلك فإن الضريبة تفرض على توريد السلع والخدمات الخاضعة للضريبة التي تُورد في المملكة من قبل أشخاص خاضعين للضريبة، فإن قام العميل بالانتفاع أو استهلاك هذه السلعة أو الخدمة خارج المملكة، يجوز له أن يطالب الهيئة باسترداد هذه الضريبة التي قام بتكبتها في المملكة.

← وكذلك ستفرض ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات التي وردت خارج المملكة ولكن استوردت أو حصل عليها أو استفيد منها في المملكة. ملاحظة ص 159

على سبيل المثال:

عندما يقوم شخص استيراد بضاعة من جمهورية مصر، تفرض ضريبة القيمة المضافة عند الاستيراد، وذلك من قبل الهيئة العامة للجمارك، فعلى رغم من عدم حدوث التوريد في المملكة، إلى أن الضريبة فرضت عند دخول هذه البضاعة إلى المملكة، وذلك بسبب أنها ستستهلك في المملكة وكذلك الخدمات.

*إن تحديد مكان التوريد قد لا يكون بالسهولة التي قد يتخيلها البعض، لذا فقد وضعت تشريعات ضريبة القيمة المضافة قواعد لتحديد مكان التوريد وفقاً لحالة كل توريد.

مثال

قام مكتب الطيران للسفر والسياحة بإجراء عمليات حجز فنادق للعميل خالد المقيم في المملكة، وكانت العمليات كالتالي:

- أ- فندق الماريوت في واشنطن بالولايات المتحدة بقيمة 500 ريال، ويقع مكان الدفع في الفندق.
- ب- فندق الموفنبيك في مكة المكرمة بقيمة 1000 ريال، ويتم الدفع مكتب الطيران مباشرة .
- ج- فندق الدورشستر في المملكة المتحدة بقيمة 700 ريال، ويتم الدفع مكتب الطيران مباشرة.
- د- فندق الهيلتون في جدة بقيمة 800 ريال، ويتم الدفع الفندق.

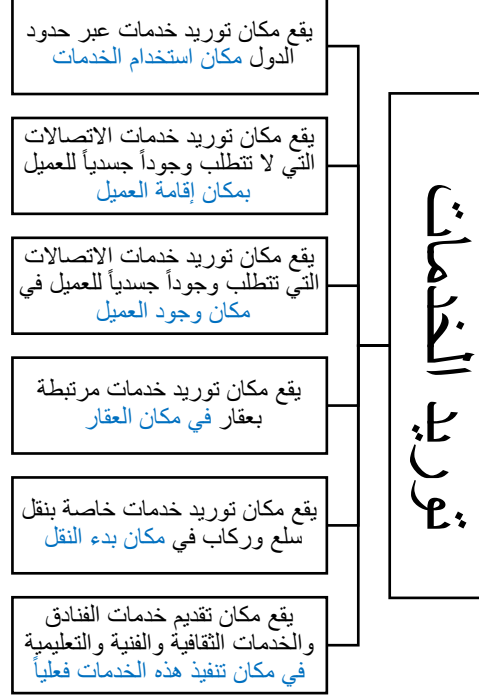
المطلوب

احسبي ضريبة القيمة المضافة الخاصة بالمملكة عن عمليات الحجز أعلاه.

الحل

لن تفرض ضريبة القيمة المضافة السعودية على عمليات حجز الفنادق التي تقع خارج المملكة حتى وإن كان السداد في المملكة، بينما ستفرض ضريبة القيمة المضافة على عمليات الحجز عن الفنادق التي بداخل المملكة.

***الشكلان التاليان يوضحان مكان في الضريبة طبقاً لكل حالة:**



التوريد المفترض:

هو عد السلع أو الخدمات التي تصرف فيها الخاضع للضريبة قد وردت افتراضياً وبناءً على ذلك، تفرض الضريبة على هذا التوريد المفترض، علماً بأن الخاضع قد لا يكون في واقع الأمر قد استلم مقابلاً لهذه السلع والخدمات.

وذلك أن التوريد المفترض يفرض في حالة كان الشخص الخاضع للضريبة قد خصم ضريبة المدخلات عن هذه السلع أو الخدمات، أما إن لم يكن قد خصم ضريبة المدخلات فلا يعد توريداً مفترضاً.

ويعد تصرف الخاضع للضريبة بأصوله في أي من الحالات الآتية توريداً مفترضاً:

- التنازل عن السلع لغير غايات النشاط الاقتصادي، سواء بمقابل أو دون مقابل، كأن يتنازل عن إحدى مركبات المنشأة لأحد أفراد عائلته.
- تغير استخدام السلع للقيام بتوريدات غير خاضعة للضريبة، كأن ينقل إحدى الأصول التي تستخدم في التوريدات الخاضعة لتستخدم في التوريدات المعفية.
- الاحتفاظ بالسلع بعد التوقف عن ممارسة النشاط الاقتصادي.
- توريد السلع دون مقابل ما لم يكن التوريد في سياق العمل كعينات وهدايا ذات قيمة زهيدة وفقاً لما تحدده تشريعات ضريبة القيمة المضافة.

يعد الخاضع للضريبة وكأنه قام بمعاملة توريد خدمات في إحدى الحالتين الآتيتين:

- استخدامه لسلع تشكل جزءاً من أصوله لغير غايات النشاط الاقتصادي، كأن يستخدم إحدى أصول المنشأة لاستخدامه الشخصي
- قيامه بتوريد خدمات دون مقابل.

ففي حالة حدوث أي من الحالات الواردة أعلاه، فإنها تعتبر توريدات مفترضة وبالتالي يتم توريد الضريبة عن هذه الحالات إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، مع ملاحظة أنه يجب أن تكون هذه السلع والخدمات التي تعاملت بوصفها توريدات مفترضة قد فرض عليها ضريبة القيمة المضافة وتم خصمها كضريبة مدخلات، وفي حالة خصم جزء فقط من ضريبة المدخلات عند شراء أو الحصول على السلع والخدمات أو عند استيراد السلع المرتبطة مباشرة بأي توريد مفترض، فيجب تعديل قيمة التوريد المفترض بما يعكس القيمة النسبية لضريبة القيمة المضافة التي خصمت. وعليه فإن لم يتم خصم ضريبة المدخلات عن هذه السلع أو الخدمات، فلا تعتبر أي من الحالات أعلاه توريداً مفترضاً.

لا تعد توريداً مفترضاً يفرض عليه الضريبة وفقاً للحالات التالية:

- أ- إذا قام الشخص الخاضع للضريبة بتوريد هدايا وعينات بفرض الترويج لنشاطه الاقتصادي، شريطة ألا تتجاوز القيمة السوقية العادلة لكل من تلك الهدايا والعينات التي وزدها دون مقابل مبلغ 200 ريال غير شامل ضريبة القيمة المضافة، لكل متلقي عن كل سنة.
- ب- إذا قدم الشخص الخاضع للضريبة سلعا إلى موظفيه في سياق قيامه بنشاطه الاقتصادي، شريطة ألا تتجاوز قيمه السوقية العادلة لتلك السلع التي قدمها دون مقابل مبلغ 200 ريال غير شامل ضريبة القيمة المضافة، لكل متلقي عن كل سنة.

شريطة أن يكون الحد الأقصى لقيمة التوريدات السنوية من الهدايا والعينات والسلع التي يجوز للشخص الخاضع للضريبة تقديمها دون مقابل مع بقاء حقه في طلب الإعفاء وفقاً لما جاء أعلاه هو 50,000 ريال في أي سنة، وذلك على أساس القيمة السوقية العادلة لتلك الهدايا والعينات والسلع.

وأعفت تشريعات ضريبة القيمة المضافة توريدات الخدمات من معاملة التوريد المفترض في الحالات التي يورد فيها الخاضع للضريبة الخدمات دون مقابل، شريطة أن يكون الهدف من توريدها هو لترويج النشاط الاقتصادي للشخص الخاضع للضريبة، أو تقديمها إلى موظفي الشخص الخاضع للضريبة في سياق تأدية النشاط الاقتصادي.

ملاحظة:

- لو وزد الخاضع للضريبة خدمات بلا مقابل بما لا يتجاوز 200 ريال لكل متلقي و 50,000 ريال لإجمالي الخدمات بال مقابل خلال السنة ولكن لغير غايات الترويج لنشاطه الاقتصادي بل كانت على سبيل المثال لأصدقائه وأهله وأقاربه، فلا يعفى من ضريبة القيمة المضافة، بل يبقى مطالباً بالضريبة عن كل هذه التوريدات بوصفها توريدات مفترض.

- أعفت التشريعات التالف والمفقود والمسروق من السلع من كونه توريداً مفترضاً.

مثال:

قامت إدارة النقل في شركة العثيم للتجزئة بنقل بضائع من مخازن إدارة الجملة إلى فروع إدارة التجزئة، وكانت قيمة عمليات النقل تبلغ 20,000 ريال.

المطلوب:

احسبي ضريبة القيمة المضافة عن خدمة نقل هذه البضائع

الحل:

تعد هذه الخدمة خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة حيث إنه يُعد توريد الخاضع وهو شركة العثيم لنفسه.

مثال:

شركة الاتصالات السعودية تقدم لموظفيها خطوط اتصالات مجانية، وقد بلغت فواتير هذه الخطوط 500,000 ريال ولم تقم الشركة بإضافته في إقرارها المؤرخ في 2021/6/21 م بوصفها توريدات مفترضة.

المطلوب:

هل ستُحسب ضريبة القيمة المضافة على الخطوط المجانية المقدمة لموظفي الاتصالات السعودية؟

الحل:

نعم، يجب على شركة الاتصالات السعودية توريد ضريبة القيمة المضافة عن هذه الفواتير - حتى وإن كانت مجانية - وفق التوريد المفترض إن كانت شركة الاتصالات السعودية قد خصمت ضريبة المدخلات عن هذه الخطوط، ويجوز لشركة الاتصالات خصم ما قيمته 50,000 ريال بحد أقصى، على ألا يتجاوز ما يُقدم لكل موظف عن 200 ريال لكل سنة

$$450,000 = 50,000 - 500,000$$

$$67,000 \text{ ريال} = 15\% \times 450,000$$

يجوز فرض ضريبة القيمة المضافة عن هذا التوريد المفترض وفقاً للتكلفة، وفي حال تعذر الحصول على التكلفة فإن الضريبة تُفرض بناءً على القيمة السوقية العادلة.

مثال:

شركة الاتصالات السعودية تقدم للعملاء الجدد خطوط اتصالات مجانية تجريبية لبعض العملاء الجدد، وقد كلفت هذه الخطوط حتى 2021/6/31 م مبلغ 1,000,000 ريال

المطلوب:

احسبي ضريبة القيمة المضافة علماً بأن القيمة السوقية العادلة لمصاريف هذه الخطوط هي 1,200,000 ريال.

الحل:

يسمح بهدايا والحوافز وعروض للعملاء بما قيمته 50,000 ريال بحد أقصى على ألا يتجاوز ما يقدم لكل عميل عن 200 ريال كل سنة كقيمة سوقية عادلة. وما تجاوز الحد الأقصى للهدايا والحوافز يتم فرض الضريبة عليه بناءً على التكلفة وفق آلية التوريد المفترض وذلك إن سبق وخصمت شركة الاتصالات السعودية ضريبة المدخلات لهذه الخطوط.

$$1,150,000 = 50,000 - 1,200,000$$

$$958,333 \text{ ريال} = \frac{1,150,000}{1,200,000} \times 1,000,000$$

$$\text{ضريبة القيمة المضافة: } 143,750 = 15\% \times 958,333 \text{ ريال}$$

مثال:

شركة الاتصالات السعودية تقدم لموظفيها في قسم الصيانة خطوط اتصالات مجانية لاستخدامها في خارج مقر العمل بسبب وجود فنيي الصيانة في المحطات الخارجية وحاجتهم للتواصل مع المركز الرئيس لأداء عملهم. علما بأن الموظفين لا يستخدمون هذه الخطوط بشكل شخصي، وبلغت فواتير هذه الخطوط 10 ملايين ريال بمتوسط الف ريال لكل موظف.

المطلوب:

احسبي ضريبة القيمة المضافة

الحل:

لا توجد ضريبة قيمة مضافة على هذه الخطوط بوصفها توريدا مفترضا لأن استخدام هذه الخطوط كان لأداء العمل، ولم تكن منحا للموظفين.

التوريدات البينية:

هي توريدات السلع والخدمات بين مورد وعميل كل منهما في دولة عضو مختلفة في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن عمليات التوريد بين دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بأحكام مختلفة عن عمليات التوريد مع أطراف خارج هذه المنظومة، وسيتم تطبيق هذه الأحكام المختلفة عند تطبيق نظام الخدمة الالكتروني الضريبي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

عند استيراد الخاضع للضريبة في المملكة من مورد في دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي فإن الخاضع سيدفع الضريبة للهيئة العامة للزكاة والدخل، وفي نفس الوقت إن صدر خاضع للضريبة سلعاً في دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي فإنه سيحاسب هذه المعاملة بوصفها معاملة صادرات من فئة صفر %، أي إنه لن يفرض ضريبة، وسيكون من حق الدولة العضو التي يوجد فيها العميل ان تفرض ضريبة على هذا الاستيراد.

مثال:

في الجدول التالي عدة حالات لمورد وعميل في دولتين مختلفتين من دول مجلس التعاون الخليجي مع بيان حال فرض الضريبة لكل حالة وذلك بفرض أن كلا الدولتين قد طبقتا ضريبة القيمة المضافة وكذلك نظام الخدمة الالكتروني لدول مجلس التعاون الخليجي:

الحالة	مكان الاستفادة من السلعة أو الخدمة	العميل		المورد	
		مكان إقامة المورد	حالة التسجيل	مكان إقامة المورد	حالة التسجيل
لا يفرض المورد ضريبة، ويلتزم الخاضع بالتصريح عن هذا التوريد وفق آلية الاحتساب (التكليف) العكسي	المملكة	المملكة	خاضع للضريبة	الإمارات	خاضع للضريبة
يفرض المورد ضريبة في بلده	المملكة	المملكة	غير خاضع للضريبة	الإمارات	خاضع للضريبة
لا يفرض المورد ضريبة	الإمارات	الإمارات	خاضع للضريبة	المملكة	خاضع للضريبة
يفرض المورد ضريبة ويؤردها للهيئة	الإمارات	الإمارات	غير خاضع للضريبة	المملكة	خاضع للضريبة

مثال:

قام شخص خاضع للضريبة باستيراد بضاعة من الصين، وكان ميناء الوصول لهذه البضائع هو ميناء دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن ثم قام الخاضع بنقل هذه البضاعة إلى المملكة.

المطلوب:

حدد مكان فرض الضريبة عن هذا الاستيراد.

الحل:

يجب على الخاضع دفع ضريبة عن هذه البضاعة لدى دولة الإمارات العربية المتحدة حيث أنها منفذ الدخول الأول، ويمكن للخاضع مطالبة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بهذه الضريبة عند تصديرها للمملكة.

← ويكون مكان التوريد للخدمات في محل إقامة العميل في حال كان العميل خاضعاً للضريبة، أما إن كان العميل غير خاضع للضريبة فيكون حينها مكان التوريد في محل إقامة المورد.

← وفي حالات توريد سلع أو خدمات ويكون المورد أو العميل مؤسساً في أكثر من دولة عضو، فإن الدولة الأكثر ارتباطاً بالتوريد تعد هي الدولة التي يقيم فيها ذلك الشخص فيما يتعلق بذلك التوريد.